غير طاهر أو بعضه طاهر دون الآخر فالواحد الطاهر لحكمه به كما في
زعتر وبلغم والواحد غير الطاهر ان عارضه مرجح آخر من الغلبة
او خروج الاسم عن الاصول احتلف فيه هل لحكمه به او بالمرجح الآخر
قال ولا مع من لحوق الامرين وان لم يعارضه فهل لحكمه بالاسقاط
او لكون الاصل اصالة الحرف فيه تردد قال والاول اعتبار وما وقوف

الواحد ان كانا طاهرين احتملهما كاذن وان كان احدهما طاهر
دون الآخر فالذي رجح الطاهر كماء مؤونه وسترته وان كانا طاهرين
فهل لحكمهما او لمرجح آخر فيه التردد المذكور قال وحكمهما
وتساويا احتمالهما وان كان احدهما اظهر حكم به قال وجوز بعضهم
الامرين انتهى ○ ولم يذكر جميع الامثله ولما فرغ من المعرفه
بالاسقاط شرع في المعرفه بعدم النظير والمراد بعدم النظير
هو عدمه خصيصه او حكما فشمل ما يذكر نظيره وانهم بعد ونه منه
فعال فان فقد الاسقاط اي الطاهر والخفي ونحروحها اي نحن والزايد
لم يخرج زنه الكلمه بعد براصاله الحرف عن الاصول حروحها على
على وجهين احدهما ان يخرج بعد براصاله والزياده والثاني
ان يخرج بعد براصاله الحرف لا بعد براصاله زياد ته واوضح مثال
هذه محتنيق على تقدير عدم ثبوت حنقو وعدم فعلليل فانه
يخرج على بعد براصاله لعدم فعلليل لا على تقدير الزياده لثبوت
حو عنترس وهذي المسمر هو الذي ينبغي ان يكون مراد المص

بقوله هما فحروحها على الاصول ليقابل قوله فيما بعد فان خرجتا معا
لكل الامثله التي ذكر هناك فيه لا توافقه كما تستعرفه والمراد
بالاصول هنا الاوزان المعروفه المشهوره لا اوزان الرباعي
والخماسي المجرده عن الزوايد بدليل عدة البختي وحنفساء بضم
الهاء في الاول ان الاصول كإنسل بصيغ الاولى وسكون الثانيه
وصم الفا وهو ولد الثعلب وتابل وهو مثله في الوزنه فانه لو
حكم باصاله فائها لكان وزن كل منهما فعلل بصيغ الفا
وصم اللام الاولى وهو عار موجود فحكم بزياده التاء ولو كان
تفعل اصليا عار موجود لان ابنيه المزيد اكثر فقال أمر ترتب
اي ثبت وبعال رتب رتوبا اي ثبت قال الرضي وما كان له ان
بعده فيها فقد الاسقاط فيه لان الاسقاط ظاهر كما قلنا
وتوكتال بالهمزه وهو مصموم الاول ساكن الثاني والرابع
وهو القصير وهو لا يجوز ان يكون أصليه او يكون وزنه
فعلل الا ان لم يكن همزه زايده او فعلا الا ان كانت زايده
فاذا ان فحكم بالزياده ولو كان فعلل او فعال ايضا ما دامت
كذي يعلم من كلامهم القطع لزياده النون والتردد في
زياده الهمزه وتعل الفرق قلة زياده الهمزه في الوسط وكثره
زياده النون لكن مقتضى ما تقدم عن الرضي انه لا لحكم بزياده
النون الا على وصف اصاله الهمزه وتون كنهل ممنوع الصرف
والنون ساكن الهامصموم الباء وهو من اشجار الباديه فانه
لحكم بزيادتها لخروج الكلمه عن الاصول على تقدير

Copyright © King Saud University